PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Nisf Al Donia**
DATE:	**14-August-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**40,000**
TITLE :	**Organ Transplants from the Deceased to the Living for the First Time in Egypt**
PAGE:	**30-31**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Aziz Ali Ayad**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

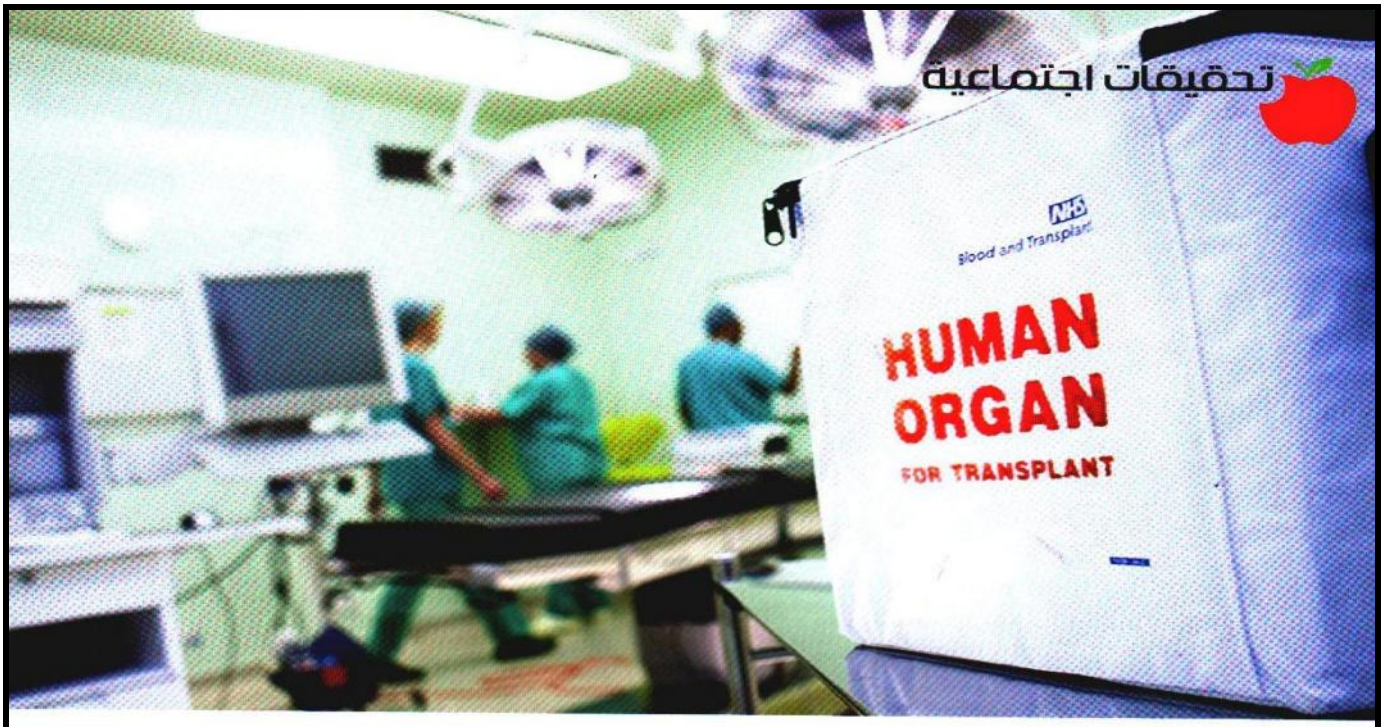

رغم الجدل ورفض غالبية الأطباء له

نقل الأعضاء البشرية من الأموات إلى الأحياء

لأول مرة في مصر

أعلنت وزارة الصحة مؤخرا عن تطبيق نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء تفعيلا للقانون رقم 5 لعام 2010 وذلك في خطوة تواكب التطور الحديث للطب ومساعدة المرضى الذين يحتاجون زراعة الأعضاء مع مراعاة عدم استغلال هذا الأمر تجاريا وإتاحته للغني والفقير.

تحقيق: **عبير علي عياد**
abeerali830@yahoo.com

وينظم هذا القانون عملية زرع الأعضاء البشرية ونقلها سواء من جسم إنسان حي أو ميت. وفيما يتعلق بنقل العضو من متوفى نصت المادة 8 من القانون على أنه يجوز لضرورة تقتضيها المحافظة على حياة إنسان أو علاجه من مرض جسيم أو استكمال نقص حيوي في جسده أن يزرع فيه عضو أو جزء من عضو أو نسيج من جسد إنسان ميت وذلك فيما بين المصريين إذا كان الميت قد أوصى بذلك قبل وفاته بوصية موثقة أو أقر بذلك وفقا للإجراءات التي حددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .
وأكد القانون في مواده على حظر التعامل في أي عضو من أعضاء الإنسان أو أحد أنسجته على سبيل البيع أو الشراء. وعدم جواز أن يتكسب المتبرع أو ورثته أي فائدة مالية أو عينية من المتلقي أو من ذويه بسبب نقل العضو .
وتناول القانون المنشآت التي ستشرف على هذه العمليات حيث تم النص على إنشاء لجنة عليا لزرع الأعضاء البشرية يتولى رئاستها وزير الصحة وتتبع رئيس مجلس الوزراء وتقوم بتحديد المراكز التي يرخص لها بالزرع. كما تقوم اللجنة بإعداد قوائم بأسماء المرضى الذين يحتاجون الزرع من جسد إنسان ميت. وحدد القانون إجراءات زرع الأعضاء البشرية من خلال النص على تشكيل لجنة طبية ثلاثية في كل منشأة مرخص لها بالزرع تختص بالموافقة على عملية زرع الأعضاء. ونصت المادة 14 على أنه لا يجوز نقل أي عضو أو جزء منه أو نسيج من جسد ميت إلا بعد ثبوت الموت يقينا حيث يكون إثبات الموت بإجراء اختبارات إكلينيكية وتأكيدية بموجب قرار يصدر بإجماع الآراء من اللجنة الثلاثية من الأطباء المتخصصين طبقا لمعايير طبية تحددها اللجنة العليا ويصدر بها قرار من وزير الصحة. كما تم النص على عقوبات لمن يخالف القانون .
وبسؤال عدد من المواطنين حول آرائهم عن تفعيل

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

■ د .حسام عبد الغفار:
تم إنشاء لجنة زراعة الأعضاء والمشكلة التى تواجهنا ثقافة المجتمع

هذا القانون جاءت متشابهة في أسباب الرفض والقبول. فالرافضون أبدوا تخوفهم من الاتجار بأجسامهم وعدم ثقتهم في ضبط الأمر من الناحية القانونية. والموافقون رحبوا بالقرار لأن القانون تمت الموافقة عليه من الناحية الشرعية ولمساعدة المرضى .

يقول **الدكتور حسام عبد الغفار** المتحدث باسم وزارة الصحة إنه تم إنشاء اللجنة العليا المختصة بعمليات نقل وزرع الأعضاء. كما تم الانتهاء من إعداد المراكز الصحية. ولكن المشكلة الوحيدة التي تقابلنا هي ثقافة المجتمع فكم شخص لديه استعداد أن يتبرع بعضو من أعضائه بعد أن يتوفى. إضافة إلى أن وزارة الصحة قامت بإجراء استطلاع رأي بين الأطباء حول تفعيل هذا الشق في القانون وجاءت نسبة القبول ضعيفة. وبناء على هذا نعمل على توعية الأطباء فهم ليسوا بمعزل عن ثقافة مجتمعنا وذلك عبر دورات توعية دينية وعن الآليات السليمة لنقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء خصوصا أن القانون يشترط وجود وصية من المتبرع. وأضيف أنه عند التنفيذ الفعلي للقانون سيتم تحديد آليات تطبيقه وكيفية التعامل مع المستشفيات العامة أو الخاصة.

تعديلات حتى لا يتحول إلى تجارة

ويقول **المستشار خالد الشباسي** رئيس محكمة جنايات الجيزة إنه لكي يحقق القانون محل حديثنا الهدف المرجو منه وتجنب أشكال التحايل التي يمكن أن تحدث لابد من عمل منظومة موحدة تحت إشراف وزارة الصحة تتعامل مع الأعضاء البشرية وإرسالها إلى الأماكن المتخصصة التي ذكرها القانون لإجراء هذه العمليات ولا يترك الأمر للمستشفيات الاستثمارية حتى لا يتحول الأمر للتجارة مع عدم مقابلة أسرة المتبرع مع المتلقي قبل إجراء العملية.

وأن تكون اللجنة الطبية التي حددها القانون وجعلها تابعة لمجلس الوزراء مستقلة لا تخضع للروتين الحكومي نظرا لطبيعة هذا العمل الذي يحتاج للسرعة فمثلا إذا كان المتوفي موافقا على التبرع يتم التعامل مع الأعضاء مثل الكبد والكلى وقرنية العين فورا بأن يتم توجيهها للمستحق وفقا لأولوية الحالة الصحية .

ويكمل.. القانون بحاجة للائحة تنفيذية منظمة لما ورد به من بنود مع تشديد العقوبات لمن يخالف الضوابط المنصوص عليها لسد أي ثغرات يمكن بها التحايل ومنع الاتجار خاصة في الجثث مجهولة الهوية والتي ترد إلى المشرحة. والحقيقة القانون يحتاج لإضافة تعديلات تنظم نقل الأعضاء من المحكوم عليهم بالإعدام ومجهولي الهوية.

كما أننا بحاجة لحملة قومية توعي الناس بثقافة التبرع بأعضاء الجسم بعد الوفاة لنجعله جزءا من مكوننا الثقافي وليس تجارة أو بيعا وهنا أذكر بعض المتشددين الذين أفتوا بعدم جواز التبرع ومنهم أحد قادة الجماعة المحظورة الذي أبدى رأيا بعدم جواز التبرع بالأعضاء وبعدها بثلاثة أشهر قام بزرع كلى لنجله حصل عليها بمقابل مالي من المتبرع الذي قام بإبلاغ النيابة ضده لعدم سداده باقي الثمن فأصبح مرتكبا بذلك أكثر من جريمة. وأوضح أنه هناك دول تغرس ثقافة التبرع بالأعضاء بدون مقابل في العقول منذ الصغر لما لها من فوائد تعود على المرضى فعندما أجرى والدي عملية زرع كبد في لندن كانت من فتاة توفيت في حادث دون أن يعلم عنها معلومات وعقب إجراء العملية فوجئنا باتصال من والديها وظلا على علاقة بأبي حتى توفاه الله.

الأطباء يرفضون

ويقول **الدكتور خالد سمير** عضو مجلس نقابة الأطباء وأستاذ جراحة القلب بطب عين شمس إن مصر من الناحية العلمية والتقنية لديها استعداد لنقل وزرع الأعضاء من الأموات للأحياء. ولكن العائق الذي يواجهنا في تفعيل القانون هو وجود مشكلة فقهية حول وضع تعريف واضح للموت. والحقيقة أن كثيرا من الدول من بينها الإسلامية وفي مقدمتها السعودية سبقتنا في هذا الأمر. ووضعت تعريفا محددا للموت وأصبحت الآن تجري هذا النوع من العمليات.

وتابع.. إن مجلس قسم جراحة القلب بجامعة عين شمس اتخذ قرارا بإنشاء وحدة لزراعة القلب بأكاديمية القلب الجديدة استعدادا لتطبيق القانون. وأضيف هنا أنني درست في الخارج هذا التخصص ولم أستطع تطبيق خبراتي في مصر لعدم تفعيل هذا القانون على الرغم من حاجة نحو 90 ألف مريض لزرع القلب. ومصر دولة يوجد بها متبرعون كثر فنحن لدينا مايقرب من 16 ألف قتيل سنويا بسبب حوادث الطرق يمكن الاستفادة بأعضائهم والقانون غفل ذكر هذا الأمر وهو ما يجب الالتفات إليه .

وعن عدم تقبل بعض الأطباء لهذه الفكرة عبر استطلاع رأي يقول د. خالد استطلاع الرأي في الغالب يكون غير دقيق وعند سؤال الأطباء بالمستشفيات نجد أن كثيرا منهم يوافقون على تطبيق هذا الفكر في مصر لأنه نوع من التطور في الطب. ودعم تفعيل القانون ضرورة لأنه هناك تقريبا نحو مليون مواطن سنويا بحاجة لنقل عضو أو نسيج بشري وفي بعض الدول بالخارج أصبح التبرع وفقا للدستور هو الأصل ومن يرد الاستثناء منه يقدم طلبا بذلك للحكومة.

وأشير إلى أنه توجد بعض العناصر التي يجب أن يؤخذ بها لتطبيق القانون فيما يتعلق بنقل الأعضاء من الأموات للأحياء وهي:

- وجود اتفاق واضح مع الأزهر الشريف على تعريف الموت السريري.
- المراكز المتخصصة التي حددها القانون لإجراء عمليات النقل لابد أن تكون في مستشفيات عامة تحت رقابة مشددة من الحكومة. وما يتبعها من منشآت طبية مرتبطة بها مثل إنشاء بنك للأنسجة فمثلا عمليات زراعة القلب يتبعها صمامات وشرايين وغيرها من الأنسجة التي تحتاج طريقة معينة للتبريد .
- دخول هذا النوع من العمليات ضمن منظومة التأمين الصحي مع الاستعانة بالخبراء الذين لديهم تجارب لتحقيق القانون بشفافية.
- دراسة بعض التجارب التي حدث بها إخفاق مثل بنك العيون وغيره حتى نتلافى هذه العيوب وسد باب التحايل ومواجهة مشكلة تجارة الأعضاء التي ظهرت بسبب الفقر المدقع.

■ د . خالد سمير:
العائق أمام تفعيل القانون هو عدم وجود تعريف واضح للموت

■ المستشار خالد الشباسي:
عمل منظومة موحدة بإشراف وزارة الصحة للتعامل مع الأعضاء البشرية ضرورة لتجنب التحايل